خلال حفل تكريم قدامى العاملين والمنتهية خدماتهم في «الكيماويات البترولية»

المصيطير: تشغيل مشروع مجمع الإيثيلين جلايكول بالولايات المتحدة في 2019

إبراهيم المصيطير

توقع نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والمالية في شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية إبراهيم المصيطير بدء تشغيل مشروع مجمع البتروكيماويات لإنتاج الإيثيلين جلايكول بالولايات المتحدة الأمريكية بنهاية عام 2019.

وقال المصيطير في بيان صحفي بمناسبة تكريم قدامى العاملين والمنتهية خدماتهم في الشركة إن طاقة مجمع البتروكيماويات الإنتاجية ستبلغ 750 ألف طن سنويا من الإيثيلين جلايكول بالمشاركة مع شركة مملوكة لشركة (إيكويت للبتروكيماويات) الكويتية.

وأضاف أن (الكيماويات البترولية) انتهت من دراسة التصاميم الهندسية الأولية للمجمع وجاري العمل في مرحلة الهندسة والتوريد والإنشاء لافتا إلى أن الشركة تدرس حاليا عدد من فرص الاستحواذ على حصص مؤثرة في مشاريع للبتروكيماويات المتخصصة في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

وأوضح أن ما حققته الشركة من إنجازات خير دليل على تفاني وإخلاص العاملين فيها مبينا أن الشركة تسير بخطى في تطبيق خطتها الاستراتيجية الحالية الهادفة إلى التوسع في مجال البتروكيماويات على المستوى العالمي حيث قطعت شوطا كبيرا في مشاريعها الجديدة والتي تعكف على تنفيذها خلال العام الجاري.

وحول انجازات الشركة أفاد المصيطير بأن الشركة وقعت أخيرا عقد دراسة الهندسة الأولية لمشروع البولي بروبيلين في كندا والمملوك مناصفة مع شركة بامبينا الكندية.

وأضاف أن المشروع يعد من أهم المشاريع الاستراتيجية للشركة خارج دولة الكويت حيث سيتم بناء مرفق إنتاج ثنائي الهيدروجين ومصنع للبولي بروبلين بطاقة إنتاجية 550 ألف طن سنويا.

وذكر أن الشركة تقوم حاليا بالمفاوضات النهائية لاتفاقية الشراكة مع الشريك البحريني للمضي قدما في مرحلة الهندسة التفصيلية والتوريد والإنشاء لمشروع مجمع العطريات في البحرين لإنتاج البرازيلين بطاقة إنتاجية 1ر4 مليون طن من مادة البرازيلين.وعن مشاريع الشركة داخل الكويت قال إنها تمضي قدما في إغلاق مصانع الأسمدة للخارج من هذا القطاع وفق خطة محددة تضمن المحافظة على مواردها البشرية العاملة في مصانع الأسمدة والعمل على تدريبهم لانتقالهم إلى مصانع البولي بروبلين والبرازيلين إضافة إلى المشاريع المستقبلية المختلفة للشركة.وفيما يتعلق بتكريم قدامى العاملين والمنتهية خدماتهم أكد أن هذا التكريم يأتي تشجيعا ودعوة للتواصل بين الأجيال لتستمر مسيرة العطاء حيث يعطي دافعا معنويا قويا للموظفين حديثي التعيين للعمل بجد وإخلاص.

خلال الاجتماع الـ54 للهيئة العامة لغرفة التجارة

الغانم: نسعى لإيجاد قطاع خاص قوي يحقق التنمية في البلاد

علي الغانم

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم سعي الغرفة لايجاد قطاع خاص قادر على دعم قاطرة التنمية في البلاد في إطار توجهات الدولة وخططها التنموية فضلا عن الالتزام بأسس الحرية الاقتصادية المتمثلة بتكافؤ الفرص والمنافسة.

وقال الغانم في كلمة خلال اجتماع الـ54 للهيئة العامة للغرفة إن الغرفة تعمل على تنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسرا نحو ايجاد بنية تنموية متجددة ومستدامة.

وأضاف أن الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الكويتي اليوم «ليست مجرد عجز مرحلي في الميزانية العامة للدولة بل هي أزمة حقيقية تزداد خطورتها مع واقع التحولات المفصلية التي يعيشها الاقتصاد العالمي وخصوصا في مجال الطاقة والتي تقتضي رؤية تنموية جديدة كليا تحررنا من هيمنة النفط».وفيما يخص البيانات الختامية للغرفة عن عام 2017 أفاد الغانم بأن صافي إيرادات الغرفة بلغت نحو 5ر5 مليون دينار كويتي (نحو نحو 18.15 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع 5.3 مليون دينار (17.49 مليون دولار) عام 2016 في حين بلغ إجمالي مصروفات الغرفة قبل الاستهلاك بنحو 3.9 مليون (12.8 مليون دولار).

وأضاف أن إيرادات الغرفة خلال الأعوام السبعة الماضية تراوحت بين 4ر4 مليون دينار (نحو 5ر14 مليون دولار) عام 2011 4.8 مليون (8ر15 مليون دولار) عام 2015.

وأوضح الغانم أن الوفر التشغيلي الذي حققته الغرفة عام 2017 ارتفع بعد الاستهلاك من 515 الف دينار (1.6 مليون دولار) إلى 875 الف دينار (نحو 2.8 مليون دولار).

وذكر أن عدد أعضاء الغرفة خلال عام 2017 بلغ نحو 49 ألف عضو مقابل 44 الفا في 2016 في حين بلغ عدد المعاملات التي صادقت عليها الغرفة خلال 2017 نحو 369 الف معاملة.

وفي ميدان التشريع الاقتصادي قال الغانم إن الغرفة تقدمت بمقترحاتها وملاحظاتها حول تعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي والقوانين المنظمة للاعسار وإعادة التأهيل والهيكلة والضريبة الانتقائية ولائحة تنظيم المعارض العقارية واللائحة التنفيذية لقانون الوكالات التجارية كما أبدت آراءها بشأن وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي وحوكمة الهيئات العامة.

يذكر ان غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤسسة ذات نفع عام تمول ذاتيا من اشتراكات اعضائها وايرادات خدماتها وتسعى لان يكون للقطاع الخاص دوره التنموي باعتباره قاطرة النشاط الاقتصادي لكي يتحول الاقتصاد المحلي من اقتصاد ريعي يحكمه الانفاق العام الى اقتصاد انتاجي يحركه القطاع ذاته.

«المركزي»: انخفاض عرض النقد 1.2 في المئة يناير الماضي

أظهرت أرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بمقدار 2ر1 في المئة يناير الماضي مقارنة بشهر ديسمبر مسجلا نحو 6ر36 مليار دينار كويتي (نحو 120 مليار دولار أمريكي).

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك المركزي في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت في يناير الماضي بنسبة 8ر0 في المئة لتبلغ 4ر32 مليار دينار (نحو 9ر106 مليار دولار).

وأضافت أن الودائع بالعملات الأجنبية انخفضت في يناير بنسبة 6ر4 في المئة لتسجل 6ر2 مليار دينار (نحو 5ر8 مليار دولار) لتبلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص نحو 35 مليار دينار (نحو 5ر115 مليار دولار).

وبينت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي المتمثل بسندات (المركزي) والتورق استقرت في يناير الماضي لتبلغ نحو 8ر2 مليار دينار (نحو 9 مليارات دولار) في حين انخفض إجمالي موجودات البنوك المحلية بنسبة 2ر1 في المئة لتسجل 7ر62 مليار دينار (نحو 204 مليارات دولار).

وأوضحت الجداول أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع بنسبة 0ر1 في المئة في يناير الماضي ليبلغ 4ر9 مليار دينار (نحو 31 مليار دولار) في حين انخفضت ودائع لأجل لدى (المركزي) بنسبة 7ر9 في المئة في الشهر ذاته ليصل لنحو 935 مليون دينار (نحو 3 مليارات دولار).

وأفادت بأن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) انخفضت في يناير الماضي بمقدار 5ر0 في المئة عن مستواها المسجل في ديسمبر 2017 لتبلغ نحو 2ر35 مليار دينار (نحو 116 مليار دولار) في حين استقر متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عام واحد عند 2 في المئة.

وأضافت أن تمويل الواردات الكويتية ارتفع في يناير الماضي بنسبة 5ر13 في المئة ليبلغ نحو 312 مليون دينار (نحو مليار دولار) في حين انخفض متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار لشهر يناير الماضي بنسبة 4ر0 في المئة عن ديسمبر الماضي مسجلا 8ر300 فلس لكل دولار.

وذكرت أن إجمالي قيمة الموجودات في (المركزي) ارتفعت 0ر1 في المئة خلال يناير الماضي لنحو 6ر9 مليار دينار (نحو 6ر31 مليار دولار) في حين انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بنسبة 6ر7 في المئة ليسجل نحو 6ر6 مليار دينار (نحو 7ر21 مليار دولار).

يذكر أن عرض النقد مصطلح يستخدم للتعبير عن كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويقسم الى نوعين رئيسيين عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الوسع.ويقصد بعرض النقود بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع اضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

مؤشرات البورصة تواصل الهبوط... و«السعري» ينخفض 0.28 في المئة

هبوط جماعي مستمر للمؤشرات

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشرها السعري 75ر18 نقطة ليصل إلى مستوى 94ر6686 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 28ر0 في المئة.

في المقابل انخفاض المؤشر الوزني 67ر0 نقطة ليصل إلى 25ر409 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 16ر0 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 25ر2 نقطة ليصل إلى 88ر954 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 24ر0 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 8ر47 مليون سهم تمت عبر 2642 صفقة نقدية بقيمة 4ر12 مليون دينار كويتي (نحو 92ر40 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت بشأن تأكيد الجدول الزمني الخاص باستحقاقات مساهمي شركة (عقار) للأرباح النقدية علاوة على إتمام عملية شراء لشخص مطلع على أسهم شركة بوبيان للبتروكيماويات وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة الكوت للمشاريع الصناعية.

كما تابع المتعاملون إفصاح تأكيد الجدول الزمني الخاص باستحقاقات مساهمي شركة الصالحية العقارية علاوة على إعلان بورصة الكويت بشأن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل إضافة إلى مواعيد اجتماعات مجالس إدارات شركات لمناقشة بياناتها المالية عن 2017.

وكانت شركات (مراكز) و(بوبيان د ق) و(ايفكت) و(عمار) و(كميفك) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (اجوان) و(جياد) و(وطني) و(زين) و(م سلطان) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (أولى تكافل) و(المدن) و(ايفا فنادق) و(صلبوخ) و(سنرجي) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 40 شركة وانخفاض أسهم 54 أخرى وسط ثبات أسهم 19 شركة من إجمالي 113 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 9ر13 مليون سهم تمت عبر 961 صفقة نقدية بقيمة 6ر8 مليون دينار (نحو 38ر28 مليون دولار).

وفقاً للآلية المتبعة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الفيلج: «الوطني الإلكتروني» الأسهل والآمن لدفع رواتب الموظفين

فيصل الفليج

انطلاقاً من حرص بنك الكويت الوطني الدائم على توفير أكثر الخدمات والحلول المصرفية سهولة وفعالية والتي صممت خصيصاً لتلائم الاحتياجات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للأعمال، يقدم البنك خدمته المبتكرة «موقع الوطني الإلكتروني لتحويل الرواتب» والتي تعد وسيلة سهلة وآمنة لرؤساء الشركات لدفع رواتب الموظفين، وفقاً للآلية المتبعة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي سياق تعليقه على تلك الخدمة المميزة، قال نائب مدير الخدمات المصرفية للأعمال في بنك الكويت الوطني فيصل الفليج «يسعى بنك الكويت الوطني باستمرار للبحث عن حلول مميزة ومبتكرة لتسهيل ورفع كفاءة الخدمة المصرفية المقدمة لعملائه. وفي سبيل تحقيق ذلك، يحرص البنك في التعرف على احتياجات العملاء وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة وسهلة الاستخدام. من هذا المنطلق، يوفر موقع الوطني الإلكتروني لتحويل الرواتب الوقت والمجهود على العملاء، ويؤمن لهم خدمة مريحة وآمنة».

وأضاف أن موقع الوطني الإلكتروني لتحويل الرواتب يعتبر وسيلة سهلة وآمنة، حيث يمكن للشركات تحويل رواتب ومكافآت الموظفين شهريا بكل بساطة ومن أي مكان سواء كان في المكتب أو المنزل.

وأوضح أن موقع الوطني الإلكتروني لتحويل الرواتب يقوم بخدمة إجراء معاملة تحويل الرواتب وإصدار سجلات الدفع ثم إرسالها تلقائياً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بما يساهم في تقليل أعباء العمل والامتثال باللوائح الحكومية.

ولفت إلى أن الخدمة تساهم في تسهيل تتبع عمليات التحويل والحد من الأخطاء أو التباينات. كما أنه من خلال تلك الخدمة، يمكن للعملاء توفير الوقت والمال على حد سواء، حيث يقوم العميل بدفع رسم بقيمة 1 دينار على تحويل الراتب من خلال موقع الوطني الإلكتروني لتحويل الرواتب مقابل 2 دينار لكل تحويل من خلال قسم الرواتب.

هذا ويقدم بنك الكويت الوطني مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء المحلية منها أو الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الكويت.

كما تلبي الخدمات المصرفية للأعمال المقدمة من الوطني العديد من المتطلبات المصرفية للعملاء، وتشمل هذه الخدمات: نقاط البيع، بطاقات الائتمان التجارية، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، التأمين، القروض التجارية، خطابات الاعتماد وخطابات الضمان والفواتير المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر بنك الكويت الوطني 31 فرعا مختصا بالخدمات المصرفية للأعمال على مستوى كافة مناطق الكويت بما في ذلك: الفرع الرئيسي، السرة، الشويخ، التضامن، مبارك الكبير، الجابرية، برج الراية 2 (الدور الخامس)، الفنطاس، سلوى، شرق، الغزالي، رأس السالمية، وحولي.

وتوفر تلك الفروع فريق عمل ذو خبرات وتخصصات مختلفة لتلبية كافة متطلبات عملاء الخدمات المصرفية للأعمال. فمن خلال التواصل مع مسؤول علاقات العملاء يمكن الحصول على أفضل الخبرات في مجال الائتمان والاستشارات المالية والاستثمارية والتمويل التجاري والخزينة.